

الفقر المبرمج في المجتمع الجزائري

مقدمة

رؤى تصدم «حقائق» اجتماعية متجذرة. وبالتالي فإن الطرح الذي يدافع عن فكرة أن الفقر الذي يعيشه الملايين من الجزائريين سببه غنى الألاف من الجزائريين، طرح من الصعب أن يجد لنفسه مكانا ما في الفضاء الجزائري ومصيره هو مصير الطرح الذي يقدم الدولة، الحكومة أو السلطة كسبب مباشر لظاهرة الفقر لأن الأصل فيها هي أنها تعمل على رفاهية الأفراد وليس على إفقارهم. لكن يجب أن نؤكد في المقام الثاني بان التحفظ والاستغراب المذكورين أنفا لا يغطيان عنوان المداخلة فحسب بل يتناولان موضوع العنوان ذاته، أي الفقر.

يجب أن نسجل بان الخطاب السياسي منذ 1999 والممثل أساسا في مؤسسة الرئاسة، قد عرف نضجا كبيرا غير معهود وأعلن منذ البداية عن نيته في تحطيم الطابوهات، كل الطابوهات وقد قام بذلك بكثير من المنهجية. في هذا الوقت لم يستطع الخطاب الأكاديمي ولا الخطاب الشعبي العادي أن يساير هذا المنحى وبقي حبيسي ضوابط وقوالب متوارثة عن فترات سابقة.

بلغ نضج الخطاب السياسي الجزائري-حسب رأيي- درجة غير معهودة لا في الجزائر ولا في الوطن العربي بمناسبة احد الخطب الرئاسية، وجه الرئيس بوتفليقة فيها كلامه للرئيس الفلسطيني قائلا: «العين بصيرة و اليد قصيرة» اعتراف قوي بان الجزائر لم يعد ذلك البلد ولا المجتمع الذي بمقدوره أن يقف إلى جانب فلسطين مهما كانت الظروف. الجزائر السياسية نقلت قضية الفقر إلى المحافل الدولية، وكانت ثمرة الجهد المتواصل عقد قمة دولية حول الفقر في الجزائر. في هذا الوقت، يتوخى الأكاديميون الحذر الشديد عندما يعالجون ظاهرة الفقر، لأنه لا يزال طابوها حسب اعتقادهم بالرغم من كل ما أحيط به من اهتمام. ومن ثم فإن دراسة «الأبعاد المبرمجة للفقر في الجزائر» هو طريق محفوف بالمخاطر و المتاعب، فهو طريق يؤدي إلى البحث في القضايا التالية:

- هل هناك عدالة في توزيع ثروات البلاد؟
- ماهي نسبة الذين يتحكمون في ثروات البلاد مقارنة بالسواد الأعظم؟
- أليس الفقر نتيجة حتمية لسياسات اقتصادية مفروضة من طرف هيئات دولية بعد إفلاس السياسات الوطنية المتتابعة؟
- ألم يساهم المواطن الجزائري في برمجة فقره باعتناقه لنسق قيمي علمه الاتكالية وروح القدرية والانهازامية؟

عندما عرضت عنوان المداخلة هذه على بعض زملاء في اختصاص علم الاجتماع، عبروا عن ردود أفعال تراوحت بين التحفظ والاستغراب تجاه ظاهرة اجتماعية يستبعدون معالجتها من الزاوية التي اقترحتها.

بعضهم وجد تشابها كبيرا بين العبارات المتضمنة في عنوان المداخلة والممارسة اللغوية للخطاب السياسي لأحد الأحزاب السياسية الأكثر تجذرا في المجتمع الجزائري، والبعض الآخر قيم عنوان المداخلة من حيث فرص قبولها من طرف منظمي الملتقى الذي سستدرج المداخلة في أشغاله. حسب موقفهم، المداخلة بهذا العنوان، فرص رفضها أكبر من فرص قبولها، لأنها تحمل محتوى سياسيا صريحا يتخذ موقفا واضحا من السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف السلطة الحاكمة في الجزائر. أما الذين غلبوا الاستغراب على التحفظ في ردود أفعالهم، فقد أنكروا إمكانية «برمجة» الظواهر الاجتماعية. الظاهرة الاجتماعية، حسب رأيهم، تسيرها قوانين موضوعية قاهرة يكون فيها الأفراد خاضعين لسيرورة تاريخية. الفقر حسب الطرح هذا، ظاهرة حتمية في المجتمع الجزائري، تفلت لإرادة الأفراد، أي لا تخضع «لبرمجة» عقلانية مقصودة. أما البقية فلم تر في العنوان إلا تمويها لمداخلة مخفية غير معلنة: التصريح بوجود فقر مبرمج في المجتمع الجزائري يستحق الاهتمام ومن ثم الدراسة هو اعتراف ضمني بوجود شكل آخر من الفقر غير المبرمج وبذلك تطرح مسألة الخطوط الرفيعة الفاصلة بين النوعين وماهي أوجه التعايش بينهما. أدركت بعد مجموعة من ردود الأفعال بأنه بإمكانني الحصول على مزيد منها لو عرضت عنوان المداخلة على زملاء آخرين.

الملفت للانتباه أن هذه الردود وردت بغياب محتوى المداخلة وهذا فرض علي ضرورة فهم خلفيات هذا الأمر. افترضت، ويبدو الافتراض مقبولا، إن توظيفي لعبارة «مبرمج» في العنوان هو الذي ولد هذه الردود المختلفة. الردود هذه لم تكن لتكون لو أن العنوان كان: الفقر في المجتمع الجزائري. الفرق واضح بين العنوان الأول والعنوان الثاني:

- الأول يحمل استغرابا لا يحاول حتى إخفاء طبيعته، أما الثاني فيعطي انطباعا «بالحياد». يبدو أن المجتمع الجزائري، والممثل في هذا السياق بمجموعة من أساتذة الجامعة، لم يبلغ درجة النضج التي تسمح له بتقبل واستيعاب خطاب أو خطاب تستفز قناعته الراسخة التي اكتسبها لعقود من الزمن ولا

عبد الرزاق أمقران
أستاذ مساعد بقسم علم الاجتماع
جامعة فرحات عباس سطيف



- أم أن الجزائر بالتبذير المفضوح لثرواتها في قضايا لا تمثل أولوية يجسد وجهها من أوجه الفقر المبرمج الذي يتأثر به الضعفاء فحسب؟ هذه الأسئلة وغيرها، لا يمكن تجنبها، في اعتقادي حين يشتغل الباحث بمقاربة سوسيوولوجية يحاول من خلالها الوقوف على أسباب وآثار ظاهرة الفقر في المجتمع الجزائري وأي مقاربة أخرى لا تحدد لنفسها التحليل وسيلة وتقديم نتائج تسقط حتما في فخ الوصف والسرد الشائع.

عندما نقف عند أحده نوافذ المنزل ونلاحظ عجوزا تبحث في قبالة الحي وتقلبها بصبر كبير وتعيد تصنيف النفايات إلى بقايا خضروبقايا فواكه وخبز، ثم تأخذ الكل، فإننا كباحثين في علم الاجتماع لا نملك الحق في تجاهل هذا الحدث العرضي الذي يتكرر آلاف من المرات يوميا مع الآلاف من الأشخاص وفي مناطق مختلفة من الجزائر.

هل ناتجا في تفسيرنا لما لاحظناه إلى المنطق القدري ونكرر البديهيات الشائعة التي تميز بين الفقراء والأغنياء كقدر محتوم؟ أم ملاذنا هو الخطاب التبريري المقيت الذي يقدم الفرد بصفته فاعلا، وبالتالي صانعا لمصيره وبالتالي فهو الذي يصنع فقره أو غناه؟

لكن يمكن أن نتموقع في خندق الذين يرون في الدولة، الحكومة والسلطة شيطانا همه الأوحده هو إفقار شرائح عريضة من المجتمع وجعل ثروات المجتمع في يد الأقلية المهيمنة. من الممكن أيضا أن نستجد بموضة العولمة لنلبس حقائق ظاهرة الفقر في الجزائر بمظاهر المواصفات العولمية والقطب الاقتصادي الأوحده والنجاعة الاقتصادية الدولية...

إن المداخلة بالعنوان الذي تحمله هي إطلالة على كل الأبعاد المذكورة أعلاه وتتوخى التركيز الإيجابي عليها وتتجنب الإطناب النظري غير المجدي. وفي آخر المداخلة نقدم عناصر تحليلية تحدد ماهية الفقر المبرمج في المجتمع الجزائري.

أولا: مفهوم الفقر

يكاد يتفق المفكرون والمنظّمات الدولية على صعوبة إيجاد تعريف علمي دقيق لظاهرة الفقر يقبله الجميع ويكفي أن نلقي نظرة سريعة على الأدبيات الواسعة التي تنشر حول هذه الظاهرة الاجتماعية للوقوف على هذا الأمر.

فهناك محاولات عدة تصنف هذه الظاهرة الاجتماعية والاقتصادية البالغة التعقيد والتشابك وما يزيد من صعوبة من ناحية التعريف هو اختلاف نظرة المجتمع الواحد والتي تختلف عن نظرة المجتمعات الأخرى في ضوء الفترات التاريخية وأدوات القياس، والخلفيات الفكرية والأخلاقية لمن يدرس هذه الظاهرة.

وبالرغم من تنوع هذه المحاولات التعريفية وتعددتها، فإن بعض الدارسين استندوا إلى محددات مادية في تعاريفهم للفقر والبعض الآخر اعتمد على محددات كيفية. فالمجموعة الأولى من التعاريف «تنظر إلى الفقر في ضوء عيش الكفاف كالدخل والحاجات المطلوبة اجتماعيا، أو الحرمان النسبي كالنقص في بعض الموارد الضرورية للعيش مثل الغذاء وظروف المعيشة وأسباب الراحة المتعارف عليها... الخ».

أما المجموعة الثانية فتؤكد على أن الفقر «ليس حالة مادية فقط، وإنما هو بالإضافة إلى ذلك مركب من المواقف المسجدة للتبعية ونقص الاعتماد على الذات...»⁽¹⁾

ومن جهة أخرى، تصنف تعاريف ظاهرة الفقر في بعض الأدبيات إلى تعاريف موضوعية وتعريف ذاتية. من التعاريف الموضوعية، ما قدمه محمد حسين باقر الذي كتب «الفقر حالة من الحرمان المادي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض استهلاك الغذاء، وكما ونوعا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات...»⁽²⁾

وفي مقابل هذه المجموعة، اعتبرت كريمة كريم التعريف الذاتي بأنه النوع الثاني من تصنيفاتها لمفاهيم الفقر.⁽³⁾

وهذا التعريف يركز على تصنيف الفرد لذاته فيما إذا كان من الفقراء أم لا.

وتجنبنا للإطناب غير المفيد، نقترح تعريفا للفقر نراه يخدم الغرض العلمي للمداخلة وهو: «عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة.»⁽⁴⁾

ثانيا: مظاهر الفقر في المجتمع الجزائري تشير التقارير والدراسات إلى انتشار الفقر في المجتمع الجزائري ويتزايد بطريقة مخيفة ومطرده تهدد مستقبل البلد. فعن الأستاذ إسماعيل قيرة «يشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء إلى أن ثلث العائلات الجزائرية فقيرة، 45% من الأجراء يعيشون تحت الحد الأدنى للفقر، 50% من العمال الفلاحين أرباب أسر فقيرة، 10% من أرباب العائلات بطالين، 66% من أرباب العائلات لا يقرأون ولا يكتبون و30% منهم لا يل دخلهم الشهري عن 06 آلاف دينار، 1.6 مليون مواطن نزحوا من الأرياف إلى المدن بسبب الأزمة الاقتصادية وتردي الأوضاع الأمنية.»⁽⁵⁾

وهناك شواهد امبريقية واضحة تؤكد وجود مظاهر

الفقر التي تعرف بها المجتمعات الأخرى الأكثر فقرا، ونذكرها في هذا السياق بكثير من الإيجاز:

1 - تؤكد البيانات الرقمية بأن البطالة في الجزائر تمس تقريبا 30% من السكان القادرين على العمل وان كانت هذه النسبة تثير جدلا كبيرا، فإن الملاحظة اليومية البسيطة تؤشر بقوة لتفاقم هذا المظهر الذي أصبح يطال حتى خريجي الجامعة من حملة الشهادات الجامعية وخريجي المعاهد ومراكز التكوين المهني دون تفریق بين الجنسين.

2 - عودة الأمراض الدالة على الفقر كالتفوقيد، الجرب، حمى المستنقعات وتنتشر حتى في المدن التي من المفروض أنها تتمتع بتغطية صحية أفضل بكثير من التغطية في الأرياف. ويبدو أن الكثير من الأطفال يموتون جراء النقص في الرعاية الصحية الكفيلة بمواجهة هذه الأمراض.

3 - النيش في المزابل سواء تواجدت في الأحياء أو خارج المدن الكبرى.

طالعنا الصحف عن معارك حقيقية بين العائلات وبين مجموعات من الشباب أوقعت الكثير من الجرحى وربما القتلى بسبب خلافات حول المزابل ومن له الحق في الاستفاد من نفاياتها. وبالنظر إلى العدد المذهل من الأطفال والشباب المتواجد في هذه الأماكن يوميا والذين يبحثون على طبيعة معينة من النفايات، يسهل علينا التصريح بوجود شبكات غير معلنة من الأشخاص تستغل هؤلاء في عملية الاسترجاع دون عناء تقديم حق المجتمع والدولة عليهم. وليس بعيد عن نبش المزابل، عرضت التلفزة الجزائرية تقريرا صحفيا أرى فيه اختصار قويا لمأساة الشباب الجزائري، في هذا التقرير نكتشف مجموعة من الشباب تمتهن استرجاع بقايا الاسمنت من الشاحنات المخصص لنقل الاسمنت. وكمن طفل صغير تمزقت جثته أو وجد مقتولا أو مغتصبا بمحاذاة الطرق السريعة وهو يبيع «المطلوع» الذي يدر على العائلة ببعض الدنانير في اليوم.

الكثير من الجزائريين وخاصة بالأرياف (وان كنا نفتقر إلى إحصائيات في هذا الشأن) عادوا إلى الحطب كمصدر للطاقة (التدفئة، تحضير الأكل).

مظهر آخر يبرز بقوة في الفترة الراهنة وهو عزوف الكثير من العائلات عن إلحاق بعض أبنائهم إلى المدرسة والحق ذلك الضرر بالفتيات خاصة. المدرسة أصبحت مكلفة للغاية لرب العائلة الأجير، فما بالك بالأب البطل الذي يجب ما يقارب الستة أطفال في المعدل.

كما برزت في الآونة الأخيرة ما يعرف بمربيات الأطفال الماكشات بالبيت وبهذا وجدت النساء الموظفات والعاملات حلا لأطفالهن ولكن هذا أيضا يدل على تنامي عدد العائلات التي تبحث على مورد مادي إضافي أو هي أصلا تبحث عن المورد الواحد.

ثالثا: ماهية الفقر المبرمج تطرقنا في مقدمة المداخلة إلى مجموعة ردود الأفعال والانطباعات التي أحدثتها في رأينا وجود عبارة «مبرمج» في العنوان، وسنحاول في هذا المحور توضيح ما نقصده بتوظيفنا له.

بعض الدارسين سبقونا في طرح هذه الفكرة وان استعملوا أسلوبا تعبيريا مغايرا: هم يميزون في تحديدهم لأسباب ظاهرة الفقر بين الأسباب المحلية والأسباب الخارجية. ونحن في هذه الورقة نصيغ على هذه الأسباب المساهمة الواعية والمقصودة لإحداث الفقر.

قد تكون هذه المساهمة مرتبطة بالأفراد أو الدول أو الحكومات. وبالتالي فإن الفقر المبرمج في المجتمع الجزائري يعني أمورا ثلاثة نوضحها كما يلي:

1 - المواطن في الجزائر يعيش منذ الاستقلال ضمن نسق قيمي يبنيه ويعيد تشكيله وتكييفه بسلوكات وممارسات وأفكار سجنته في منطق «حالة الانتظار الدائمة». فهو فرد يتوقع من يفكر في مكانه، يأخذ المبادرة بدلا عنه، ويرى في الإبداع مضيعة للوقت.

روح الاتكالية والانهازامية والقدرية أصبحت السمات الرئيسية للشخصية الأساسية للفرد الجزائري. مفارقة عجيبة عبر عنها احد رؤساء الدول المجاورة في حصة تلفزيونية حوارية بثتها التلفزة الجزائرية على المباشر وأحدثت صدمة على المستوى السياسي والشعبي في مطلع التسعينيات. في هذه الحصة سجل الرئيس استغرابه من أن «تتقزم» ثورة أخرجت المستعمر الفرنسي إلى الحد الذي تعجز فيه عن الإيفاء بما لديها من دين (06ملايير دولار) تجاه البلد الذي يرأسه.

إذا بنينا على هذه الفكرة، فلن نجانب الحقيقة إذا صرحنا أن القِيم التي يؤمن بها غالبية الأفراد في الجزائر هي قيم تسقط أصحابها في الفقر وتؤكد هذا بصورة جلية في النصف الثاني من العشرية السابقة والتي عرف فيها المجتمع منعرجا أدخلته في سياسة اقتصاد السوق بعد أن عاش لأكثر من ثلاثة عقود على التسيير الموجه. فازداد تخلف من كان متخلفا أصلا في فترة التسيير الموجه والتحققت بهم جحافل من الأشخاص لم يكونوا يملكون رصيذا تعليميا، ثقافيا، مهنيا يسمح لهم بالتكيف مع مقتضيات المرحلة الجديدة. فظهرت دراسات اضمحلال أو اختفاء الطبقة الوسطى في المجتمع الجزائري،⁽⁶⁾ وقدم الرقم 14 مليون جزائري في الصحافة يعيش على عتبة الفقر. فالفرد الذي رشح يوما ما ببناء «يابان إفريقية» وصف من طرف احد الساسة بأنه «غاشي».

2 - الفقر المبرمج في المجتمع الجزائري يمكن تناوله من زاوية السياسات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية التي انتهجتها السلط المتعاقبة على الحكم منذ الاستقلال والتي عجزت ليس في بناء فرد قوي متشبع بروح العصر ومن ثم فرد تبنى له وحوله الاستراتيجيات فحسب، بل

الخاتمة

تسببت في بث روح الاتكالية الهدامة التي أسقطته في فخ الفقر. وكم كانت صدمتنا كبيرة عندما واجهنا احد رؤساء الحكومات الجزائرية في التسعينيات بحقيقة مرة كشفت لنا بان الجزائر تستهلك ما يعادل نصف الإنتاج العالمي من القمح سنويا ولا تنتج منه إلا القسط القليل.

3 - في عصر التكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى التي ما فتئت تعيد ترتيب الأدوار في العالم، وفي عصر «السريع يأكل البطيء» و«إما أن تأكل أو تؤكل» وجدت الجزائر نفسها في مأزق وجودي فرض عليها التنازل عن جزء من سيادة قرارها وأجبرت على التطبيق الحرفي لمعاهدات واتفاقيات أبرمت مع مؤسسات وهيئات دولية بشروط بالغة القسوة دفعت من جراءها الجزائر ضريبة اجتماعية مدمرة.

الفقر بهذا الطرح، مادة وبرامج طويلة المدى يبرمج عند كبار هذا العالم ويصبح حالة معيشية ملازمة لكثير من ضعفاء هذا العالم. الكبار في سعيهم لضمان رفاهية مجتمعاتهم، يتصلون من كل الضوابط الأخلاقية الحضارية وينساقون لمنطق القوة والقهر وإخضاع الضعفاء فيزداد الفقر في المجتمعات الهشة.

أ. عبد الرزاق أمقران
قسم علم الاجتماع. جامعة سطيف.

المواش

- (1) إسماعيل قبيرة وآخرون. عولمة الفقر. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2003، ص 20-21.
- (2) محمد حسين باقر. قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، نيويورك 1996، ص 1.
- (3) كريمة كريم: الفقر وتوزيع الدخل في مصر، القاهرة، منتدى العالم الثالث، 1994، ص 1-2.
- (4) عبد الرزاق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2001، ص 21.
- (5) إسماعيل قبيرة. أي مستقبل للفقر في البلدان العربية؟ دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ص 13.
- (6) إدريس بولكعبيبات «حول تشكل وانحياز الطبقة الوسطى في الجزائر» في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 14، 2000، ص 77 - 86.

الفقر المبرمج في المجتمع الجزائري